

## الجزائر تعالج أزمات شركات المتهمين بالفساد

تحاول الحكومة الجزائرية جاهدة معالجة الأزمات الكبيرة التي نتجت عن شلل نشاط الشركات المملوكة لرجال الأعمال المتهمين بالفساد بسبب علاقاتهم بالحكومات السابقة، في محاولة لتحسين مناخ الأعمال وإعطاء الاقتصاد نقطة انطلاق جديدة.

ولم يتمكن المجمع من تنفيذ مشروع ثان يختص في إنتاج الزيت، قبل أن يتم سجن مالكه على خلفية شبهات وتهم بالفساد.

وطالبت التهم العديد من رجال الأعمال والمسؤولين في الدولة خلال الأشهر الماضية.

وأكد عمر ربراب، المسؤول الإداري في سيفيتال مؤخرا، أنه "تلقى تطمينات من الحكومة لرفع الضغوطات التي تعرض لها المجمع خلال السنوات الأخيرة".

وصرح الرئيس الجديد المنتخب للجزائر عبد المجيد تبون، خلال حملته الانتخابية بأنه "سيطلق سراح المظلومين"، وهو ما فتح باب التاويلات بشأن مصير رجل الأعمال يسعد ربراب. ويختلف ملف ربراب عن باقي رجال الأعمال المسجونين، حيث يسود انطباع بأنه دفع فاتورة مواقفه المعارضة لنظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وسبق أن وجهت اتهامات إلى مسؤولين مقربين من الرئيس بوتفليقة بتدبير مؤامرة للإيقاع بمالك المجمع على خلفية مواقفه المناهضة للنظام السابق. واعتبر المجمع أن النظام استعمل بعض الموظفين في الدولة لعرقلة خطط الاستثمار التي يسعى المجمع لتنفيذها وتشويه سمعة مالكه، رغم ما حققه من عائدات للخزينة العامة وتوفيره لفرص عمل للشباب.



صابر بليدي  
صاحبي جزائري

الجزائر - كثفت الحكومة الجزائرية إجراءاتها لمعالجة ملفات الفساد العالقة في محاولة منها لتجاوز تداعيات التجاوزات التي كبدت الدولة خسائر فادحة، في وقت ترتفع فيه أصوات التشكيك في جديتها بفعل تصاعد الجدل والتهامات بوجود مؤامرات تستهدف بعض رجال الأعمال المقربين والمناهضين للنظام السابق.

وتزايدت المؤشرات على أن أزمة مجموعة سيفيتال الخاصة تسير نحو الانفراج بفعل توجه الحكومة لرفع إجراءات الحجز المفروضة على شحناتها في موانئ وسط البلاد، فضلا عن تداول إمكانية صدور قرار قضائي يقضي بإطلاق سراح مالك الشركة.

وأكدت إدارة مجموعة سيفيتال المملوكة لرجل الأعمال المسجون يسعد ربراب، في بيان أن الظروف والملايسات التي أحاطت بالتجهيزات المحجوزة في ميناء بجاية وجيجل والعاصمة، والتي كانت موجهة لتشديد مصنع الأغشية المختص في إنتاج نوعية حديثة من المياه الموجهة لصناعة الأدوية والمواد الغذائية والصناعات البتروكيميائية.

ويعد رجل الأعمال المسجون، أحد أبرز رجال الأعمال في البلاد، وصاحب استثمارات في عدد من الدول مثل السودان والبرازيل وفرنسا وإيطاليا. كما تعتبر مجموعة سيفيتال، المصدر الأول في البلاد بعد النفط والغاز، والثاني الذي يدر على الخزينة العامة إيرادات ضريبية بعد شركة سوناطراك النفطية المملوكة للدولة.

وتفتت المجموعة قيامها أو قيام أحد شركائها السبعة والعشرين بتضخيم فواتير الاستيراد أو تزوير أية محركات رسمية.

وشددت على أن التهم الموجهة إليها تتنافى مع قيم ومبادئ المجمع، وقد تم ذلك بفضل إعادة استثمار الأرباح المحققة.

وكان المجمع قد أطلق مشروع "إيفكون إندستري" المختص في إنتاج مياه عالية النقاوة بتكنولوجيات متطورة حيث تمت إقامة مركزين في محافظة البلدية التي تبعد نحو 50 كلم جنوبي العاصمة، لصناعة أغشية من الجيل الثالث.

وتمكن المجمع من ذلك بعد حصوله على نحو 190 براءة اختراع باستخدام تكنولوجيات لإنتاج مياه فائقة النقاوة تدخل في الصناعات الغذائية والصيدلانية والبتروكيميائية، غير أن عراقيل إدارية حالت دون تنفيذ المشروع في آجاله المخططة.

وأقرت إدارة الجمارك منذ عامين إجراءات في جميع الموانئ، تقضي برفض إدخال تجهيزات للمجمع مما حال دون حصوله على المعدات لتنفيذ المشروع.



مجمع سيفيتال ينفي قيامه بتضخيم فواتير الاستيراد أو تزوير المحركات الرسمية

وأشار إلى أن المجمع يفند جميع التهم المرفوعة ضده، وهو مستعد لتقديم الأدلة والبراهين التي تدحض تهمة التضخيم والتزوير، وتبرئ مالكه، الذي سجن بفعل تصفية حسابات تتعدى المجال الاقتصادي.

ولم تظهر بوادر فساد لافتة خلال محاكمة يسعد ربراب، قياسا بما أثير أثناء محاكمة رموز قطاع تركيب السيارات، مما يرجح فرضية إطلاق سراحه.

وباستثناء قضية الفواتير المضخمة والتزوير التي وجهت له بحسب فريق الدفاع، لم توجه له أية تهمة بتبديد الأموال العامة مثلما هو الحال في قضية بعض مصانع تركيب السيارات المهمة بإهدار نحو 10 مليارات دولار.

وكانت دوائر مالية متخصصة على غرار مجلة فوربس، قد قدرت ثروة ربراب بنحو 4 مليارات دولار، ووضعته في صدارة قائمة رجال الأعمال في قارة أفريقيا، قبل أن يدخل في سلسلة متاعب مع حكومات الرئيس السابق بوتفليقة، منذ عام 2013.

وتنتظر الحكومة الجزائرية بقيادة رئيس الوزراء عبدالعزيز جراد، تحديات اقتصادية واجتماعية معقدة، نتيجة الاختلالات الكبيرة التي تهمز الاقتصاد المحلي.



شبهات لتصفية الحسابات

## موازنة سودانية متحفظة لمواجهة انفلات الأزمات

1.62 مليار دولار قيمة العجز في الموازنة العامة



### إعادة ترتيب أولويات الإنفاق

34 بالمئة، ما يجعل قضية الدعم قضية مركزية في الاقتصاد السوداني. ويرى خبراء أن موازنة السودان الجديدة ليست تقشفية وتحمل بين طياتها نفقات كبيرة ما يجعلها تواصل نفس نسق العجز في ظل شح مصادر التمويل.

والتزمت حكومة البشير على مدى طويل بسياسة دعم سعر الخبز والوقود وبيع غذائية أخرى، ما تسبب في عجز ضخم في الميزانية وبات يشكل عبئا غير محتمل.

وشكل قرار الحكومة رفع سعر الخبز شرارة الاحتجاجات التي بدأت في ديسمبر الماضي، قبل أن تعم البلاد الاحتجاجات المطالبة بإسقاط البشير. واقترح مجلس الوزراء، الخميس الماضي، رفع الدعم عن المحروقات، لكنه تراجع عن القرار عقب اجتماع ضم رئيس الوزراء عبدالله حمدوك وممثلين عن قوى الحرية والتغيير، التحالف الذي قاد الاحتجاجات.

وسبق ودعا صندوق النقد الدولي السودان إلى اتخاذ قرارات وإصلاحات جريئة وشاملة من أجل استقرار الاقتصاد وتقوية النمو المتراجع في البلاد. وذكر الصندوق أن الأوضاع الاقتصادية لا تزال صعبة في السودان، على خلفية استمرار عجز المالية العامة والتضخم المرتفع وضعف فرص الحصول على التمويل.

ولم تلغ العقوبات رغم الإطاحة بالبشير في 11 أبريل الماضي تحت ضغط حركة احتجاجية غير مسبوقة.

وأدت هذه العقوبات إلى استحالة التعاملات المالية الدولية حيث منعت الاستثمارات الأجنبية بما أن الأجانب يتفادون تنفيذ مشاريع في جهات محظورة.

وتبلغ نسبة التضخم السنوي في السودان حاليا 60 بالمئة بحسب أرقام رسمية، في ظل تراجع سعر العملة المحلية وتلاشي احتياطات العملات الأجنبية. وتظهر ميزانية العام المقبل خفض الإنفاق على الأمن والدفاع إلى 7 بالمئة من قيمة الموازنة مقارنة بنحو 9 بالمئة في موازنة العام الماضي. كما ارتفع الإنفاق على الصحة من 7 بالمئة إلى 9 بالمئة والتعليم من 7 بالمئة إلى 9 بالمئة.

ويتخوف السودانيون من رفع دعم السلع الأساسية وهو ما تتجنبه الحكومة تقادسا للاحتجاجات الشعبية والتأثير على الوضع الأمني. وتضرر اقتصاد السودان بشدة من جراء انفصال دولة جنوب السودان الغنية بالنفط في عام 2011 مما أدخل البلد في مآهة الأزمات المزمنة.

وأشار البديوي إلى أن دعم أسعار السلع الأساسية يمثل 36 بالمئة من مصروفات الميزانية، وهو ما يزيد على الإنفاق على الخدمات والدفاع، الذي يمثل

ترجمت الموازنة السودانية الجديدة عمق الفجوة المالية في الاقتصاد السوداني بنسبة عجز قياسية تندر بصعوبة معالجة التوازنات المالية للبلاد، التي تعاني من تركة ثقيلة خلفتها عقود من حكم الرئيس السابق عمر البشير وتجاذبات سياسية.

وقال البديوي إن الإيرادات المتوقعة في الموازنة تبلغ نحو 27.3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يعادل الإنفاق نحو 30.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وخفف البديوي من خطورة العجز بقوله إنه يبقى "في الحدود الآمنة" وإن الموازنة تبشر بالسلام وتركز على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

وتعكس هذه النسبة زيادة طفيفة في العجز عن العام الماضي الذي بلغ فيه نحو 3.3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويواجه الاقتصاد السوداني أزمة حادة تعود جزئيا إلى حظر اقتصادي أميركي على خلفية اتهام واشنطن النظام السابق برئاسة عمر البشير بتقديم دعم لتنظيمات إسلامية متطرفة بينها تنظيم القاعدة.

ومع أن الولايات المتحدة رفعت في عام 2017 الحظر الاقتصادي الذي فرضته طوال عقدين على السودان، إلا أن البلد لا يزال مدرجا على القائمة الأميركية للدول الراضية للإرهاب.

الخرطوم - أطلق خبراء اقتصاد صفارات الإنذار من عمق الأزمات الاقتصادية التي تواجه الحكومة السودانية وطالبوا بضرورة اتخاذ إصلاحات عاجلة بعد إعلان أرقام الموازنة العامة للعام المقبل، التي أظهرت تزايد حاجة البلاد إلى زيادة الإنفاق دون وجود موارد لتغطية العجز. وأعلنت الحكومة أمس عن إقرار الميزانية خلال اجتماع لمجلس السيادة، الذي يتولى الحكم ومجلس الوزراء، وهي أول ميزانية للحكومة الانتقالية.



إبراهيم البديوي  
العجز يبقى في الحدود الآمنة ولا أساس بدعم المواد الأساسية

وكشف وزير المالية والاقتصاد في الحكومة الانتقالية إبراهيم البديوي أن موازنة العام المقبل تتضمن عجزا يصل إلى 1.62 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 3.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في وقت تعاني فيه البلاد من أزمة اقتصادية حادة.

## دليل إماراتي لتعزيز الشفافية وحوكمة الشركات

التعديلات الجديدة حتى نهاية عام 2020 على أن يقوم المجلس عندها بالنظر في تمديد المهلة إذا اقتضى الأمر وفق كل حالة على حدة.

كما أقر مجلس إدارة الهيئة مشروع قرار بشأن معايير الملاءمة والمناسبة، التي تقصد بها المعلومات التي يتعين على الجهة المرخصة الحصول عليها واستيفائها من زبائنها قبل إجراء أي تعامل معه.

وشدد على أن يتم ذلك من خلال قياس أهداف الزبائن الاستثمارية ومركزهم المالية وغيرها من أدوات القياس الأخرى التي تمكن الجهة المرخصة من بيان مدى ملاءمة ومناسبة الاستثمار لكل زبون.

وانطلاقا من حرص الهيئة على تطوير التشريعات التي تنظم عمل الأسواق المالية بالدولة، ونظرا لقيام الهيئة بمراجعة الأنظمة والتشريعات المنظمة لتداول الأوراق المالية بشكل دوري بما يضمن مواكبة هذه الأنظمة بالتسويق مع وزارة الموارد البشرية والتوطين بهذا الخصوص.

العامة ومشروع الدليل الجديد لمعايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة.

وقدمت تقريرا بشأن أبرز الملامح الجديدة للمشروع، التي شملت إلزام الشركات بتعيين أمين سر مجلس إدارة وتحديد شروط شغل الوظيفة ومهامها، وإلزام الشركات بتعيين غالبية أعضاء مجلس الإدارة من المستقلين غير التنفيذيين.

وأكدت الهيئة ضرورة مراعاة عدم وضع سقف نسبة الملكية لمن يرغب بتوكيل ممثلين معينين من قبل الشركة. وأعطت الشركات مهلة لتطبيق

دبي - أقر مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات "دليل معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة" والذي تضمن معايير ومتطلبات جديدة تتعلق بالاعتبارات البيئية والمسؤولية الاجتماعية وفقا لأفضل الممارسات العالمية.

وقالت الهيئة إن الدليل الجديد يأتي في إطار سعيها لتطوير النظام الإشرافي والرقابي والارتقاء به ليضاهي أفضل المعايير والممارسات الدولية لتطوير وتنظيم قطاع الأوراق المالية في الإمارات. وأضافت أنه يضع إطار عمل قانوني ونظامي واضح وفعال لتنظيم شؤون الشركات المساهمة العامة بما يضمن حقوق جميع أصحاب المصالح فيها، وتحديد مسؤوليات إدارتها بشكل أكثر وضوحا مع ضمان تحقيق قدر كاف من الشفافية والحيادية في سوق رأس المال. وعرضت الهيئة جدول مقارنة بين قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة



هيئة الأوراق المالية والسلع:  
إطار عمل قانوني وفعال لتنظيم الشركات المساهمة العامة